مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 439 - 456

واقع تطبيق قواعد الإيزو الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Reality of application of ISO rules related to social and environmental responsibility within Algerian institutions

عبد الحكيم بوجاني، جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، الجزائر،
boudjani.abdelhakim46@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/17 **تاريخ قبول المقال**: 2021/12/01

الملخص:

لقد جاءت هذه الدراسة لتجس النبض بخصوص مدى تطبيق هذه المواصفة (قواعد الإيزو 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية) في الجزائر، لأن النقاش العالمي اليوم يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة بأن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل إذا تكلمنا في الطابع الخاص بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

الكلمات المفتاحية: قواعد الإيزو 26000، المسؤولية الاجتماعية، البيئية، واقع التطبيق.

Abstract:

This study has come to feel the pulse regarding the application of this standard (ISO 26000 rules related to social and environmental responsibility) in Algeria, because the global debate today focuses on environmental issues and the prospects for sustainable development that social responsibility is not confined only within. Rather, it is based on the extent to which the interest of society is achieved, while achieving profits in the long run if we talk about the special nature of taking into account the needs of individuals, meeting them, preserving the environment, and considering them the responsibility of all.

Key words : The ISO 26000 rules, social responsibility, environmental, reality of application.

المقدمة:

أدى تحول الأسواق وتطور التكنولوجيا وتضاعف المنافسين؛ إلى الحديث عن موضوع المسؤولية الاجتماعية وتعالي الأصوات من أجل حقوق الإنسان واحترامها، بالرغم من أنها لم تكون موضوعا للاهتمام من قبل، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية ولعقود طويلة لم تحفل إلا بتحقيق أعظم الأرباح على حساب مصالح المجتمع والبيئة.[1]

أما في الوقت الحالي فإن هذه المؤسسات الاقتصادية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها الاجتماعية، واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه، مما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل بين المجتمع من جهة والمؤسسات من جهة أخرى.

إذ من المفروض أن تنظم المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط السنوية للمؤسسات؛ بحيث تظهر في تقاريرها السنوية، وذلك حتى تضمن استدامتها والعمل على تطويرها، وتختلف البرامج من تدريب للعاملين إلى البرامج التعليمية إلى المساهمة في تطوير المتنزهات والمحميات وتشجيع المبادرات البيئية والاهتمام بأسر العاملين ودعم المؤسسات الخيرية والشركات الناشئة.[2]

ونظرا لوجود مشكلات كثيرة ارتبطت بإهمال الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية، وما نجم عن ذلك من فساد اقتصادي واجتماعي، ظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم، فوضعت المنظمة الدولية مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO26000)، وهي مواصفة تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.[3]

---

[1] - ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، دراسة حالة مجمع سي علي للأنابيب –سيدي بلعباس، مجلة التنظيم والعمل، مجلة أكاديمية إلكترونية، جامعة معسكر، الجزائر، (دون تاريخ) العدد 05، ص.02.

[2] - مقدم وهيبة، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، مداخلة تمت المشاركة بها في الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطعية، يومي 23-24 أبريل سنة 2012، المنظم عبر قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، ص.02.

[3] - طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط.1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص.85-86.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات ذات الطابع الصناعي تعتبر الأكثر تأثيرا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعليه فإن اهتمامها بهذه المواصفة المذكورة أعلاه يعد أمرا حتميا وضروريا؛ فهي مطالبة بالتصرف المسؤول اتجاه المجتمع والبيئة عند القيام بمختلف نشاطاتها الصناعية.

ومن خلال ذلك، يمكن القول أن تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة إيزو 26000 من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي والبيئي في هذه المؤسسات ذات الطابع الاقتصاد.

سواء كانت خاصة أو عمومية، لذلك فإن هذه المواصفة لا تقل أهمية عن باقي المواصفات الأخرى التي تسعى معظم المؤسسات للحصول عليها مثل سلسلة مواصفات ايزو 9000، وخاصة الشركات الصناعية الكبرى في الدول المتقدمة، غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه عن مدى تبني هذه المواصفات الدولية الهامة داخل المؤسسات الجزائرية؟.

ومن خلال ذلك نطرح الإشكال الآتي: كيف يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تكون مسئولة اجتماعيا وبيئيا أمام المجتمع خاصة في بلد نام مثل الجزائر؟

وهي إشكالية تندرج ضمنها عدة تساؤلات فرعية أهمها:

ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية؟

ما هي مواصفة الإيزو 26000؟

ما مدى تطبيق قواعد الإيزو في الجزائر؟

وهي الإشكالية التي سنجيب عنها من خلال تقسيم دراستنا إلى مبحثين، في المبحث الأول سيتم التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وقواعد الإيزو 26000، أما في المبحث الثاني فسنحاول تسليط الضوء عن واقع تطبيق مواصفة ايزو 26000 داخل المؤسسات الجزائرية .

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وقواعد الإيزو 26000:

يستوجب تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وقواعد الإيزو 26000 التطرق إلى المطلبين المواليين:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية:

يقول العالم الأمريكي المشهور في مجال المسؤولية الاجتماعية "دانييل فرانكلين": " تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الآن الاتجاه السائد بعد أن كانت استعراضا لفعل الخير في السابق، إلا أن عددا قليلا من المؤسسات يمارسها بصورة جيدة"، فمن المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية"[1]

إن أول من أشار إلى اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في العصر الحديث هو "هاوارد بون" « Bowen Howard » وكان ذلك في سنة 1953، وهو بمثابة الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات[2].

وفي نهاية الثمانينات، عرفت أيضا، إثراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بمفهوم التنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، فعلى المنظمة أن توافق بين هذه الأبعاد الثلاثة في تنميتها[3].

وبعد هذه الفترة المذكورة أعلاه، أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، ومثال ذلك مؤتمر جوهانسبرغ سنة 2002 والذي نالت فيه المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات[4].

أولا - المفهوم الكلاسيكي:

إن هذا المفهوم يستند على أفكار الاقتصادي الشهير "آدم سميث" القائمة على مبدأ "ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع"؛ باعتبار الربح أن الربح هو الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو بحد ذاته يعتبر

---

[1] - محمد زرقون وجميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات، مداخلة ألقيت في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 17-18 أبريل 2013، ص.85.

[2] - محمد أمين مباركي، دور المواصفة الدولية ايزو 26000 في إدراك الجامعات المجتمعية اتجاه المقاول الذاتي في قطاع الترابية لمسؤوليتها البناء، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، المغرب، سبتمبر 2014، العدد 03، ص.39.

[3] - العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص.115.

[4] - تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط.1، دار وائل للنشر، 2001، ص.25-26.

منفعة للمجتمع، ويشير العالم "ميلتون فريدمان" بقوله: " هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في إنجاز أعمالها"[1]، إلا أن كافة المؤسسات تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، وبهذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمؤسسة.[2]

ثانيا - المفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

بعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المؤسسة وإنما تتعدى حدودها وذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، وظهر مفهوم جديد سمي بـ "**المفهوم البيئي**" أو "**نموذج البيئة الاجتماعية**"؛ حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من " Ralph Nader et John K.Galbraith " على مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع، وبها وصلا إلى استنتاج مفاده: "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة"[3]؛ بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المؤسسة وفوق أي اعتبار؛ وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

فالمفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ مراعاة البيئة وعدم الإضرار بها؛ ذلك أن الصناعة تعتبر المستخدم الرئيسي للموارد الطبيعية، فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة التلوث، فتفاقم هذه الظاهرة ناجم عن إهمال الشركات الصناعية عن تحمل تبعات نشاطاتها التي تؤدي إلى **تلويث البيئة**، وكلما غاب الوعي البيئي لدى هذه الشركات؛ لذلك فإن الواقع الاقتصادي مليء بالأمثلة الحية للعديد من الشركات الصناعية التي تسببت في تلويث البيئة، وآخرها

[1] - رقية عيران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي، بدون تاريخ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.arabvolunteering.org

[2] - ضيافي نوال، المرجع السابق، ص.03.

[3] - المرجع نفسه، ص.03.

التسرب النفطي الذي حصل في خليج المكسيك في عام 2010 والصادر عن نشاطات شركة (BP) النفطية العالمية.

كما تعالت الأصوات المنادية للاستجابة **لمتطلبات التنمية المستدامة ودمج مفهوم الصناعة الخضراء** في السياسات التصنيعية للدول، ذلك أن التنمية المستدامة تحتاج إلى إدارة كفؤة وأخلاقية للموارد والثروات الطبيعية واستخدام أساليب تقنية نظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا، مع ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، كل ذلك يعدل من مسار التنمية الصناعية ويعزز من استدامتها، وتعمل اليوم العديد من الدول على تضمين هذه المتطلبات في الاستراتيجيات والخطط الصناعية، ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية.[1]

بالإضافة إلى **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية؛** حيث ترسخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أول ظهور له في الدول الصناعية الكبرى التي تحتضن كبريات الشركات الصناعية العملاقة، والتي توظف عشرات الآلاف من العاملين، وتستهلك كميات هائلة من المواد الأولية، وتؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة وعلى حياة المجتمعات التي تعمل فيها.

ولقد زاد الاهتمام بالأداء البيئي والاجتماعي لهذه الشركات الصناعية بعد وقوع بعض الحوادث المدمرة للبيئة والبشرية، ولذلك فمن العدل أن تساهم هذه الشركات بجزء من أرباحها لتطوير حياة العاملين وأسرهم، بل وتنمية المجتمعات التي تمارس نشاطها فيها، من خلال تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

وبصفة عامة، هناك تعريفات كثيرة ومختلفة للمسؤولية الاجتماعية، وسنختار التعريف الذي وضعته المنظمة العالمية للمعايرة ايزو، فهذه الأخيرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها: " عبارة عن ممارسات تقوم بها المنظمة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنظمة"[2].

رابعا - أما مواصفة إيزو 26000 فلقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها: " من ضمن مسؤوليات المنظمة هي ترجمة لقراراتها ونشاطاتها اتجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي: - يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع.

[1] - مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص.04-05.

[2] - Voir, Michel CAPRON et Francoise Quairel-Lanoizelée, la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte, PARIS, 2007, p.23.

- أن يؤخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- يحترم القوانين السارية، ويتوافق مع المعايير الدولية.
- يدمج في المنظمة ككل ويتم ممارسته وتطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة".[1]

ويلاحظ أن هذا التعريف أكثر شمولا حيث يتم التركيز فيه على دور المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة، والتنمية في المجتمع، وكذا الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة، كما يشير التعريف إلى أهمية دمج المسؤولية الاجتماعية في إدارة المنظمة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم المواصفة الدولية إيزو 26000 الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية:

قبل أن نتطرق إلى تعريف المواصفة سنعطي تعريفا مختصرا عن المنظمة العالمية للمعايرة (للتقييس) ايزو: الايزو هي منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، تأسست في عام 1947، وتوجد الأمانة المركزية للمنظمة في جنيف بسويسرا، ويشارك في عضويتها 157 هيئة مواصفات قومية من مختلف دول العالم، و تعمل على رفع المستويات القياسية ووضع المعايير والأسس والاختبارات ومنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات.

أما بالنسبة لتعريف الايزو 26000: فهي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة"[3].

وتوفر منظمة الايزو قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات و التوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين

[1] - المواصفة القياسية الدولية إيزو 26000، المترجمة ترجمة رسمية للدليل الإرشادي حول المسؤولية المجتمعية، والتي طبعت في الأمانة المركزية ISO في جنيف-سويسرا، كترجمة عربية رسمية بالإنابة عن 10 هيئات أعضاء في ISO والتي اعتمدت دقة الترجمة، ISO 2010، ص.06.

[2] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.05.

[3] - منظمة إيزو، المشاركة في المواصفة القياسية ايزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، جويلية سنة 2006، ص.03.

يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، و تشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعي في العالم ككل[1].

- **مراحل الإعداد لمواصفة ايزو** 26000:

شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث "بدأت فكرة مشروع ايزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO) المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية.

وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، وتم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يخ ص بالمسئولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح بند عمل جديد (وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة)حول المسئولية الاجتماعية.

و كانت التتابع الزمني لإصدار مواصفة الايزو 26000 كما يلي:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006.
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر 2008 .
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

أما بالنسبة لأهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 **في المؤسسات الصناعية فتتمثل فيما يلي:**

أولا - على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.
- التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.

[1] - أسامة المليجي، ندوة المسؤولية المجتمعية والمواصفة الدولية ايزو 26000، المركز المصري لمسؤولية الشركات، في 04 اكتوبر 2009، ص.07.

- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة[1].

ثانيا - على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة.

- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.

-نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات[2].

ثالثا - على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة.

- عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، ومنح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه[3].

أما بالنسبة لأهم الإرشادات و التوجيهات التي تقدمها ايزو 26000 للمنظمات:

تقدم ايزو 26000 توجيهات لجميع أنواع المنظمات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص:

- المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية.

- خلفية واتجاهات وخصائص المسئولية الاجتماعية.

---

[1] - أسامة المليجي، المرجع السابق، ص.115.

[2] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.08.

[3] - المرجع نفسه، ص.09-10

محمد أمين مباركي، المرجع السابق، ص. 41.

- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.
-دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسئول اجتماعيا في المنظمة بأسرها و من خلال سياساتها. وممارساتها ضمن مجال نفوذها.
- تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم.
- تبادل الالتزامات، والأداء و المعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية[1].

ويمكن القول بأن أهم ما يميز مواصفة الإيزو 26000 هو "أنها مواصفة إرشادية في المسؤولية المجتمعية تقوم بالتزويد بالإرشادات، ولا يوجد نية لأن تكون طرف ثالث لمنح الشهادات، وهي بذلك ليست مواصفة من مواصفات نظم الإدارة".[2]

هذا جل ما يمكن قوله بالنسبة لمفهوم كل من قواعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية و قواعد الإيزو 26000، ولنا أن نتساءل عن مدى تطبيق هذه المواصفة في الجزائر؟ وما هي أهم الإشكالات والمعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المواصفة في الجزائر؟، وهذا ما سيتم التطرق إليه في النقطة الموالية.

المبحث الثاني: تطبيق قواعد الإيزو 26000 داخل المؤسسات الجزائرية بين الواقع والعراقيل:

يشتمل هذا المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها من خلال النطالب الموالية:.

المطلب الأول: واقع تطبيق قواعد الإيزو 26000 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

شهدت الجزائر إصلاحات كبيرة في المجال الصناعي؛ مما أدى إلى تغير النسيج الصناعي بشكل ملاحظ، حيث أصبح يتميز القطاع الصناعي الجزائري اليوم بالخصائص التالية:

- تراجع مكانة القطاع العام، وفي مقابل هذا التراجع برز بقوة دور القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية بما فيها الصناعة.

[1] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.09.

[2] - أسامة المليجي، المرجع السابق، ص.7.

العايب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.113.

- تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها بكل الوسائل، و قد تحقق هذا الأمر فعلا فأصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهم في التشغيل وفي الناتج المحلية الخام، كما شملت نشاطاتها كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي.

- تتميز الصناعية الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة، و على وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسب هامة، و"يرتكز القطاع الصناعي الخاص أكثر فأكثر على الصناعات التركيبية والاستثمارات ذات العائد السريع".

-ما يزال أداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) و لا يسهم بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها[1]:

- إنتاجية عوامل الإنتاج ضعيفة وحتى سلبية.
-عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
-مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا.
-إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية.
-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.
-عدم التونع في الصادرات.
-ضعف وتأخر تكنولوجيا الإنتاجية[2].

*** واقع معايير الجودة في المؤسسات الصناعية الجزائرية**

تعتبر المواصفات و المعايير القياسية و أنظمة ضبط الجودة مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية والاقتصادية للمجتمع، كما "ترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية، و يعني تطبيق هذه المعايير بالنسبة إلى المشترين: الثقة، للارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة، وفي الجزائر ما يزال القطاع الصناعي يعاني

[1] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.10.

[2] - المرجع نفسه، ص.10- 11.

جديدي روضة و مزيو الفه، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، مداخلة ألقيت في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أبريل 2013، ص173.

من مشكلة في تدني مستوى جودة المنتجات المصنعة محليا"[1]، وذلك على الرغم من حصول عدد من المؤسسات الصناعية على بعض معايير الجودة العالمية (مثل ايزو 9000) (و ايزو 14000) إلا أن عددها يبقى قليل[2].

ومن الملاحظ أن المواصفات التي تهتم بها المؤسسات الصناعية الجزائرية هي تلك الموجهة لتحسين الأداء الإنتاجي بشكل رئيسي، في حين يقل الاهتمام بالمواصفات المتعلقة بالأداء البيئي، بينما يعد من النادر الاهتمام بالمواصفات و المعايير الدولية التي تهتم بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، في حين أن العمل المستدام للمؤسسات لا يعني فقط تقديم المنتجات والخدمات التي ترضي العملاء، وذلك دون المساس بالبيئة، ولكن أيضا يعني العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا.

إلا أن الواقع يبين بأن هناك جهودا متواضعة لتطبيق مواصفة ايزو 26000 داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية، مع أن الجزائر تعتبر عضوا في منظمة ايزو منذ سنة 1976، كما أنها قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو 26000، وتعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و ذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (آر.آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتمتد من 2012 إلى 2014، و تشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب و تونس ومصر و الأردن و سوريا و لبنان و العراق، و تشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج[3].

---

[1]- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009، ص:187.

[2]- مسعودي شريفي وكريمة حاجي، المسؤولية الاجتماعية والثقافة التنظيمية في منظمات العمال المعاصرة رحلة ألف ميل تبدأ بخطوة، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعامل والمسؤولية الاجتماعية، المنظم في جامعة بشار، الجزائر، يومي 15/14 أبريل سنة 2012؛ مقدم وهيبة، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المرجع السابق، ص.11.

[3]-مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.11.

جديدي روضة و مزيو الفه، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، مداخلة ألقيت في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 17-18 نيسان أبريل سنة 2013، ص.186.

"ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (أر.آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة).

وبناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (إيزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور (ثلاث شركات صناعية و شركة ناشطة في قطاع الخدمات).

وبخصوص سنة 2013، فإن هناك شركتين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان قي قائمة الانتظار، وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، ويتم الاختيار المؤسسات بناء على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية والإقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع المستخدمين والبيئة[1].

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقياس إيزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فإن المسؤولية المجتمعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها المجتمعية".

كما تعمل كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسير للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيف وتطبيق معايير الجودة (أيزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور.

[1] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.11.

جديدي روضة و مزيو الفه، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، مداخلة ألقيت في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 17-18 نيسان أبريل سنة 2013، ص.174.

المطلب الثاني: العراقيل التي تحول دون تطبيق قواعد الإيزو 26000 داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

- أن مواصفة ايزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة، حيث تم طرحها في 2010، ودرجة تبنيها من طرف المؤسسات في العالم ككل قليلة، لذلك من الطبيعي أن لا تمتلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أدنى فكرة سواء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها و كيفية تبنيها.

- يرتبط تبني مواصفة ايزو 26000 من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، فمعظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي و الاجتماعي لذلك فهي لا تهتم بهذه المواصفة.

- يأتي الاهتمام بجودة الأداء الإنتاجي في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية، لأنه يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمد عليها في تسويق المنتجات محليا و دوليا، أما جودة الأداء البيئي الاجتماعي لا يحظى بنفس الدرجة من الأهمية.

- قلة وغياب الوعي بأهمية هذه المواصفة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.

- ضعف الصحة المالية للمؤسسات الصناعية يجعلها تركز كل جهودها المالية والمادية و البشرية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية وربحها المادي، متجاهلة بذلك أدائها البيئي والاجتماعي، لأن هذا الأخير يحتاج إلى تكاليف إضافية لا يمكن للمؤسسات أن توفرها.

- يتكون القطاع الخاص في الجزائر في الوقت الحالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعروف عن هذه الأخيرة أن اهتمامها قليل بالمسؤولية الاجتماعية وبممارساتها، لذلك تغيب تماما فكرة تبني مواصفة الايزو 26000 في هذه المؤسسات.

- ضعف اهتمام مراكز التقييس الوطنية بتدعيم وتشجيع تبني هذه المواصفة على نطاق واسع، وتركيزه فقط على مجموعة من المؤسسات التي تتوفر فيها معايير معينة.

- غياب الخبرة البشرية المتعلقة بتبني هذه المواصفة، فمازالت الهيئات المعنية بالتقييس تقوم بتكوين الموارد البشرية في هذا المجال.

-لا يمكن للمؤسسات الصناعية تبني هذه المواصفة حتى وإن أبدت رغبتها في ذلك، لأن العملية تحتاج إلى مرافقة ودراية وخبرة من فنيين مختصيين ودعم فني من المؤسسات والمعاهد الوطنية المختصة بالتقييس، هذه الأخيرة لا توفر خدماتها لكل المؤسسات الصناعية، إنما تراعي عدة عوامل،

منها ما هو مرتبط بالجوانب المادية و الخبرة الفنية، ومنها ما يرتبط بأداء و سمعة هذه المؤسسات الصناعية ذاتها[1].

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أنه نتيجة للتطورات التي يشهدها العالم، وتغير نمط النظام الاقتصادي السائد؛ تغيرت تبعا لذلك متطلبات النجاح؛ فأصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضرورة وأداة من أدوات تحقيق التميز في الأداء.

وعليه، فإن التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية سيساهم حتما في تحسين أدائها البيئي والاجتماعي وكذا المالي، ولهذا فعلى المؤسسات أن تضع مسؤولياتها الاجتماعية في صلب إستراتيجيتها من أجل اكتساب ميزة تنافسية.

قد يبدو من المبكر إثارة النقاش في بلد نام مثل الجزائر بخصوص مواصفة دولية طوعية صدرت منذ نحو سنيتن فقط، إلا أن مثل هذه النقاشات من شانها أن تكون ممهدا مهما لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و البيئية في أوساط القطاع الصناعي في الجزائر، و لا شك أن تبني المواصفات خصوصا مواصفة ايزو 26000 يحتاج إلى ثقافة واعية و قناعة راسخة بأهميتها، يمكن نشرها من خلال الجامعات ومراكز البحث، و تبعا لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتجس النبض بخصوص هذه المواصفة في الجزائر، فخلصنا إلى النتائج التالية:

شهادة الأيزو 26000 هي معيار دولي يقدم إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، وهو مصمم ليستخدم من قبل جميع أنواع المؤسسات، و يساعد هذا المعيار المؤسسات في العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا بأسلوب أفضل، بما يحقق النفع للمجتمع و يلبي متطلبات التنمية المستدامة، و يشتمل معيار الأيزو 26000 على إرشادات طوعية، وليست واجبة.

تمثل المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية مرجعا رئيسيا أمام جميع المؤسسات للتأسيس والعمل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها في توجيه هذه المؤسسات نحو الخدمة المجتمعية في كل مشروعاتها وبرامجها.

[1] - مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص.12.

تضمن مواصفة الايزو 26000 من ورائها المسؤولية الاجتماعية حقوق العديد من الأطراف، من أهمهم: العمال و المستهلكين و المجتمع و البيئية، كما أن تبنيها يعكس درجة المواطنة التي تتمتع بها المؤسسات عامة، هذه المواطنة تنعكس من خلال أداء اجتماعي وبيئي متميز وعال.

تهتم غالبية المؤسسات الصناعية بالحصول على مقاييس ومواصفات الجودة التي تحسن من أدائها الإنتاجي بشكل أساسي، لأنها تساعدها في تحسين قدراتها التنافسية بشكل مباشر، غير أنها لا تهتم بالمواصفات ذات البعد الاجتماعي والبيئي.

إلا أنه على الرغم من الحاجلة الملحة لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، إلا أن أغلبها ما تزال غير مؤهلة لتبني مواصفة ايزو 26000، وذلك بسبب ضعف أدائها المالي و غياب خبرتها الفنية و الإدارية في هذا المجال، و انهماكها في التركيز على الحفاظ على قطاعاتها السوقية و تحقيق المكسب المادي، أما الابعاد الاجتماعية فهي مؤجلة إل حين غير معلوم[1].

يأتي دور الدولة في تشجيع تبني مواصفة ايزو 26000 من خلال الجهود التي يقوم بها المعهد الوطني للتقييس في إطار مبادرة مشتركة مع المنظمة العالمية للمعايرة و هي مبادرة: (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، و هي تعتبر كأولى الخطوات في هذا المجال.

تحتاج المؤسسات الصناعية إلى مرافقة من مؤسسات وطنية معنية بالتقييس في سبيل تبني هذه المواصفة، لذلك فإن انتشار تبني هذه المواصفة يرتبط بشكل كبير بجهود الدولة في هذا المجال.

وفيما يلي نعرض بعض التوصيات التي من شأنها التمهيد لانتشار تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية:

ما زالت فكرة المسؤولية الاجتماعية لم ترسخ في أذهان مجتمع الأعمال لذلك، من ضرورة للعمل على دعم توجه الشركات إلى ممارسة المسؤولية من قبل الغرف التجارية والوزارات المعنية ومساهمة وسائل الإعلام والمتخصصين بنشر ثقافة المسؤولية والرعاية والعمل الاجتماعي والخدمة العامة.

دعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وذلك بوضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل وتوجيه بعض المؤسسات

[1] - مقدم وهيبة، المرجع نفسه، ص.13-14.

الحكومية نحو توفير الدعم و المساندة تجاه تحقيقي لتنمية المستدامة بإبعادها الثلاثة الاقتصادية والمجتمعية والبيئي، وتبني مواصفة المسؤولية الاجتماعية.

الإعداد لوضع مواصفة محلية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية مشابهة لمواصفة ايزو 26000 ولكنها تراعي الخصوصية المحلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الجزائرية، وكذا إمكانات هذه المؤسسات.

كما أنه على عكس ما كان يعتقد بأن المسؤولية الاجتماعية تعتبر تكلفة إضافية بالنسبة للمؤسسة وتضاف إلى سلسلة الأعباء التي تتحملها؛ أثبتت الدراسات أن قيام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية من شأنه أن يساهم في تحسين أدائها المالي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

-المواصفة القياسية الدولية إيزو 26000، المترجمة ترجمة رسمية للدليل الإرشادي حول المسؤولية المجتمعية، والتي طبعت في الأمانة المركزية ISO في جنيف-سويسرا، كترجمة عربية رسمية بالإنابة عن 10 هيئات أعضاء في ISO والتي اعتمدت دقة الترجمة، ISO 2010 .

ثانيا: الكتب

-تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن،ط.1، 2001.

-Michel CAPRON et Francoise Quairel-Lanoizelée, la responsabilité d’entreprise , éditions la découverte, PARIS, 2007.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

-العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010- 2011.

رابعا: المقالات

-ضيافي نوال، ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، دراسة حالة مجمع سي علي للأنابيب –سيدي بلعباس، مجلة التنظيم والعمل، مجلة أكاديمية إلكترونية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 05، دون تاريخ.

- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، السنة 2009.

- قوريش نصيرة، أبعاد توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05 (دون تاريخ).

- محمد أمين مباركي، دور المواصفة الدولية ايزو 26000 في إدراك الجامعات المجتمعية اتجاه المقاول الذاتي في قطاع الترابية لمسؤوليتها البناء، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة، المغرب، العدد 03، سبتمبر 2014.

خامسا: الملتقيات:

- أسامة المليجي، ندوة المسؤولية المجتمعية والمواصفة الدولية ايزو 26000،، المركز المصري لمسؤولية الشركات، مصر، 2009/10/04.

- العايب عبد الرحمن وبقة الشريف، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ألقيت بالمؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- مقدم وهيبة، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، مداخلة تمت المشاركة بها في الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطعية، وذلك يومي 23-24 أبريل سنة 2012، المنظم عبر قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر .

سادسا: المواقع الإلكترونية

-رقية عيران، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي، الموقع الإلكتروني هو: www.arabvolunteering.org